الفصل الرابع

العدالة البيئية والنظرية الاجتماعية

أولا: المدرسة الوظيفية والعدالة.
ثانيـا: نظرية ماكس فيبر.
ثالثـا: نظرية إميل دوركايم.
رابعـا: نظرية تالكوت بارسونز.
خامسا: نظرية الصراع.
سادسا: النظرية التوافقية.
سابعا: نظرية التبعية.
ثامنـا: نظرية جون راولز.

الفصل الرابع

العدالة البيئية والنظرية الاجتماعية

إطلاله سريعة على فكرة العدالة فى النظريات الاجتماعية:

تتنافس على الساحة الفكرية فى أوربا وأمريكا عدة مدارس أو نظريات فى تفسير معنى العدالــة الاجتماعية، ولذلك اهتمــت النظريات الاجتماعية الكلاســيكية والحديثة بفكرة العدالة الاجتماعية من منطلق أهميتها ودورها فى قيام الثورات، ولذلك ســوف نوجز أهم هذه الأفكار من خلال الآتى:

١ – المدرسة الوظيفية.
٢ – نظرية ماكس فيبر.
٣ – نظرية إميل دوركايم.
٤ – نظرية تالكون بارسونز.
٥ – نظرية الصراع.
٦ – النظرية التوافقية.
٧ – نظرية التبعية.
٨ – نظرية جون راولز.

أولا: المدرسة الوظيفية والعدالة:

إن الاتجــاه البنائــى الوظيفى فى النظريــة الاجتماعية يمثل أكثر الاتجاهات انتشــارا فــى علم الاجتماع، ويمكــن اعتباره مدرســة اجتماعية ينضوى تحتها العديــد من العلماء والاتجاهات، مثل (إميل دوركايم، ماكس فيبر، وبارسونز،... وغيرهم) وهذه النظرية تنظر للمجتمع على أنه نسق يتكون من عدد من الأنساق الفرعية المرتبطة ببعضها البعض، ولكل نسق احتياجاته الأساسية، وكل جزء من النسق له بناء ووظيفة، كما أنه يساهم فى تحقيق التوازن للنسق الكبير، وأى خلل فى أى جزء ينعكس على بقية النسق[1]، وبالنسبة لغياب العدالة الاجتماعية ترجعها النظرية إلى اختلاف المكونات الفردية والفروق الشــخصية، وأن

(١) (كمال الزيات، ١٩٨٠م، ٢٩).

المشـكلة فى بعض هؤلاء الأفراد، ولذلك تنادى المدرسـة الوظيفية بضرورة اختلاف الأجور للأفراد مقابل الأعمال التى ينجزونها بدعوى أن ذلك الاختلاف هو الذى يؤدى إلى التوازن والاسـتقرار للنسـق الكلى وللنظام الاجتماعى بوجه عام، وبالتالى تعتمد الوظيفية على فكرة لوم الضحية والتفاوت فى الثروة نتيجة طبيعية للحياة البشرية واستمرارها.

وننتقل الآن إلى أهم آراء رواد هذه النظرية مع ملاحظة أن المدرسـة الوظيفية بوجه عام هى بمثابة المصدر الأساسى لمعظم النظريات الأخرى التى سنتحدث عنها بعد هذه النظرية، ومن ناحية أخرى فإن المدرسة الوظيفية يصعب دراسة موقفها من العدالة الاجتماعية بوجه عام، لاختلاف التفاصيل باختلاف النظريات والعلماء، ولذلك فمن الأفضل عرض كل منها على حدى، سواء من حيث الأراء أو الانتقادات.

ثانيا: نظرية ماكس فيبر:

١ – انتشـرت أفكار كارل ماركس لدى البعض من الطبقة العاملة والمثقفة فى أوروبا، فى القرن التاسع عشر ونالت اهتمامات كثيرة من العلماء بالدراسة والنقد والتحليل، وكان من هؤلاء العلماء عالم الاجتماع الألمانى ماكس فيبر حيث قدم نظريته للرد على أفكار كارل ماركس وهى تتلخص فى الآتى.

٢ – هذه النظرية تتحدث عن فكرة وجود الطبقات الاجتماعية، حيث ترفض فكرة الصراع الطبقى نتيجة لعوامل اقتصادية، وترى أن الطبقات الاجتماعية تحدث نتيجة تفاعل ثلاثة عوامل وهى.

- العامل الاجتماعى (المنزلة الاجتماعية).
- العامل الاقتصادى (الثروة).
- العامل السياسى (القوة)[1].

٣ – وفى ضوء ذلك إذا أردنا معرفة الطبقة الاجتماعية لمعلم المدرسـة مثلا فيجب علينا أن نفعل ما يلى:

- تحديد ثروته المادية.
- تحديد قوته السياسية.
- تحديد منزلته الاجتماعية.

(١) (Max Weber, 1940, p66).

وبعد ذلك نحدد موقعه فى الطبقة الاجتماعية، نتيجة لتفاعل هذه العوامل الثلاث فإذا افترضنا مثلا أن ثروته المالية متوسطة وقوته السياسية ضعيفة ومنزلته الاجتماعية متوسطة تكن النتيجة النهائية طبقا للنظرية أن تكون مكانته فى الطبقة هى متوسطة دنيا[١].

٤ – وعلى ذلك فالتدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية (الرأسمالية) يزداد تعقيدا، بسبب اتساع الطبقة الوسطى، والتى تضم البيروقراطيين والمديرين والضباط الذين يمارسون سلطات سياسية من خلال أوضاعهم المهنية لا ملكيتهم الإنتاجية (ويلاحظ هنا أن ماكس فيبر استبدل الثنائية الطبقية لماركس ببروليتاريا برجوازية أى ملاك لرأس المال والعاملين أى تعددية طبقية)[٢].

٥ – ولذلك يؤكد ماكس فيبر على تفرد النظام الاقتصادى الرأسمالى كنسق اجتماعى اقتصادى لم يوجد له مثيل سابق فى التاريخ، حيث يعتبر الاتجاه إلى تراكم رأس المال من أهم خصائص وعوامل استمرار النظام الرأسمالى، ولذلك فالنظام الرأسمالى نجده مدفوعا بالرغبة فى الإبقاء على تراكم أكثر، ومن ثم تصبح الرغبة فى الإنتاج غير محدودة، وتعتبر البيروقراطية والسلطة هما جهازا الضبط والسيطرة فى النظام الرأسمالى، حيث تلعب البيروقراطية دورا مهما فى ضبط وتنظيم عمليات الإنتاج وتفاعلاته كمجال اجتماعى، بينما تلعب السلطة دورا مهما فى تنظيم وضبط التفاعل الاجتماعى[٣].

٦ – ويؤكد ماكس فيبر أن شكل التنظيم البيروقراطى نفسه يميط اللثام عن مظاهر لعدم المساواة «العدالة»، بين البشر من حيث أساليب الالتحاق بالتنظيمات كالشهادات والامتحانات التى تؤدى إلى ضرب من التميز والتفرقة الاجتماعية، فمثلا التمسك بشهادة التعليم العالى كشرط للالتحاق بالتنظيم سوف يكون بطريقة غير مباشرة فى مصلحة أولئك الذين مكنتهم مواردهم المالية الخاصة من الإنفاق على التعليم لفترات طويلة، وهكذا يؤدى النمو التنظيمى إلى تحطيم مبدأ تكافؤ الفرص «العدالة»[٤].

٧ – ويرى ماكس فيبر أن تقسيم العمل من أهم عوامل قيام النظام الرأسمالى، إذ يعتبر أن ظاهرة تقسيم العمل والمهن فى المجتمع هى نتيجة مباشرة لتطور الأشياء نتيجة لتباين البشر وانقسامهم إلى طبقات، فهذه هى إرادة السماء ولذلك فمواظبة الفرد ومثابرته فى

(١) (زهير الأعرجى، ١٤١٥هـ، ص ٦٠).
(٢) (السيد الحسينى، ١٩٨٥م، ص١٠٨).
(٣) (على ليلة، ١٩٩٤م، ص٥٤٢).
(٤) (أحمد زايد، ١٩٨٤م، ص ص ٩٩ : ١٠١).

موقعه الذى وضعه الله فيه تعتبر واجبا دينيا على الإنسان أن يحترمه، لأن فى ذلك صالح العامة وصالح أكبر عدد ممكن من البشر[1].

٨ – ويؤكد ماكس فيبر على أهمية عامل الوقت والاستفادة به فى العمل، لأن ضياع ساعة تعنى ضياع ساعة عمل، فى تأكيد مجد الله، لأن الله يدعو إلى العمل النافع (فليس أسعد من الله من الانحياز الإيجابى لإرادته) ولذلك يرى ماكس فيبر أن رفع أجر العمال يعنى أنه سوف يجد لديه أكثر مما يحتاجه لإشباع حاجاته التقليدية، ومن ثم سوف يدفعه ذلك إلى التقليل من كم العمل، (لأن الفرصة لأخذ أجر أكبر تصبح أقل جاذبية من العمل الأقل) ولذلك يؤكد فيبر أن تخفيض أجر العامل أمر إيجابى، لأنه يعنى أنه سوف يعمل كثيرا لإشباع حاجاته الضرورية، ثم يؤكد أنه علينا أن نأخذ بالحكمة الكالفينية القديمة، والتى تقول إن البشر يعملون فقط ماداموا فقراء[2].

ولذلك يرفض فيبر فكرة «التعيين الدائم» للعمال لأن هذا يؤدى إلى الاتكالية، كما يحول دون إطلاق الملكات الفردية والإبداع، كما أنه يرى أنه ليس من حق العمال تملك أدوات الإنتاج، لأنه ينبغى أن تكون كافة أدوات الإنتاج فى أيدى فئة من الناس الذين أوتوا القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة فى عمليات الإنتاج[3] ويؤكد أن الأفراد فى أى مجتمع يختلفون فى مهاراتهم وإمكانياتهم، وبالتالى فمن الطبيعى اختلاف الأجور مما يؤدى إلى ثبات واستقرار النظام الاجتماعى[4]، كما أن تكامل المجتمع الإنسانى يستدعى تنوعا فى العمل والإنتاج، وهذا يتطلب أدوارا مختلفة لخدمة النظام الاجتماعى، على أساس المهارة الشخصية، وهذا يترتب عليه اختلاف فى الجهد الجسدى والفكر والطاقة، كما يربط بين حاجات المجتمع وقانون العرض والطلب، وعلى أساس ذلك يتحدد الراتب[5].

التعليق على النظرية:

يمكن تلخيص أهم الانتقادات فى الآتى:

١ – هذه النظرية أضافت أبعادا جديدة تؤثر فى وجود الطبقة الاجتماعية، وهى العامل الاجتماعى متمثلا فى المنزلة الاجتماعية، والعامل السياسى متمثلا فى القوة، هذا

(١) (Weber, 1976, P. 324).
(٢) (على ليلة، ١٩٩٤م، ص٥١٤).
(٣) (محمد الجوهرى – وآخرون، ١٩٨٩م، ص٢٨).
(٤) (زهير الأعرجى، ١٤١٥هـ، ص٤٩).
(٥) (فاضل الموسوى، ٢٠١٢م، ص٢٠).

بالإضافة للعامل الاقتصادى والذى سبق أن ركزت عليه نظرية الصراع، وأفكار ماركس، وهى إضافة جيدة مع ملاحظة أن المكانة الاجتماعية والقوة السياسية عملية نسبية، ولا يمكن تحديدها بدقة إجرائيا، ثم والأهم أن القول بحتمية تفاعل هذه العوامل الثلاث فى تفسير الطبقة الاجتماعية، ليس صحيحا دائما حيث أحيانا يحدث أن تكون القوة السياسية هى المصدر الأساسى المؤدى إلى الارتفاع إلى طبقة أخرى، وتكون القوة السياسية وسيلة لمكانة اجتماعية أعلى وثروة أكبر، وأحيانا أخرى يحدث العكس حيث تكون الثروة وسيلة أساسية ومن خلالها تزداد القوة السياسية والمكانة الاجتماعية لصاحب تلك القوة، وهذا يعنى أنه فى بعض الأحيان يكون هناك عامل مؤثر أكثر من حاصل جمع العوامل الثلاث، بجانب عوامل أخرى مثل العلم والنسب والشجاعة، كما أن هناك مواقف لم تستطع النظرية تفسيرها كما سيتضح.

٢ – أن هذه النظرية تفسر لحد كبير أوضاع الطبقة الوسطى وتتعثر فى تفسير أوضاع الطبقة الدنيا والعليا، فمثلا لو عقدنا مقارنة بين الفلاح ومعلم المدرسة، وكان الفلاح أوسع ثروة فى المال وأكثر قوة فى السياسة، فهل هذا يكفى لأن يكون الفلاح فى الطبقة العليا، بينما المدرس فى الطبقة الوسطى، هذا يؤكد أنه برغم إضافات النظرية الجديدة إلا أنه لا يمكن تعميمها بوجه عام فى جميع الحالات، وأيضا بالنسبة لرجل الدين مثلا فهو فى منزلة اجتماعية كبيرة وقد يكون حكيما ويملك قوة سياسية ومحدودا فى الثروة فأين تقع مرتبته الاجتماعية، وأيضا الفنان ذو الثروة والمكانة الاجتماعية، أين يقع وهكذا هناك أمثلة عديدة لا تفسرها النظرية.

٣ – إن فكرة أن الفقراء مسئولون عن فقرهم لا يمثل كل الحقيقة لأن هناك عنصرية ضد اللون والجنس، فبماذا نبرر أن تأخذ المرأة نصف أجر الرجل عن نفس العمل الذى يقوم به الرجل، كما أن هناك بعض الأعمال والتى كانت تقتصر على جنس معين مثل الزنوج فى أمريكا منذ عشرات السنوات وغيرها من صور العنصرية والتحيز.

٤ – إن حتمية عدم وجود صراع اقتصادى أيضا ليس صحيحا تاريخيا، فالصراع يحدث فى بعض الأوقات لأسباب اقتصادية، ولكنه ليس حتميا، وحدوث الصراع نتيجة التفاوت فى الثروة قائم فى كثير من الحالات، وجزئية توزيع الثروات والعدالة أو انعدامها لم تتحدث عنها النظرية إطلاقا، وأغفلت هذا الجانب واكتفت بالقول

بأن الثروة كعامل اقتصادى أحد العوامل المؤثرة فى الطبقة، وهذا نتيجة إغفال توزيع الثـروة والرفض الواضح لفكرة الصراع نتيجة لانعدام العدالة فهذا قد يؤدى بوجه عام لغياب فكرة العدالة الاجتماعية بشكل صريح وصحيح فى هذه النظرية.

٥ – إن مـا يراه ماكس فيبر ميزة رئيسـية فى النظام الرأسمـالى، وهو أن تراكم رأس المال يؤدى لزيادة الرغبة فى الإنتاج بشـكل غير محدود، يعنى فى النهاية تعظيم الإنتاج كغاية بغض النظر عن الحاجة أو الأهمية لكل هذا الإنتاج، وهذه الفلسـفة تؤدى فى النهاية إلى تعظيم الاستهلاك لاستيعاب كل هذا الإنتاج، وهذه من وجهة نظر المؤلف هـى بذرة فسـاد وفناء الرأسماليـة لأن تعظيم الإنتاج يؤدى لزيـادة كم المنتج لأقصى درجـة وهذه حقيقة نتفق مع فيبر فيها، وبعد ذلـك يبحث هذا النظام الرأسمالى عن أى وسـيلة لتسـويق هذه المنتجات، فيلجأ إلى تعظيم الاستهلاك، وهذا يصل إلى حد إقامـة الحروب والفتن لتوزيع السـلاح، فمثلا مصانع السـلاح تعمل بأقصى طاقاتها لتعظيم الإنتاج، وبعد ذلك تبحث عن وسـائل تسويقية وبيعه، ومثال لذلك ما حدث فـى حرب غزو العراق للكويت من تلميحـات وزيرة الخارجية الأمريكية لصدام بعدم الاقتراب من المملكة العربية السـعودية مما يوحى بعدم الاهتمام بالكويت، وبعد ذلك حتـى فى حرب تحرير الكويت، وانسـحاب الجيش العراقى تاركا الأسـلحة بدون اسـتخدام فدمرتها القـوات الأمريكية، من أجل بيع أسـلحة جديدة، وهل مصادفة انتقـال الحروب إلى حيث الثروة؟، حيث انتقلت الحروب للخليج بعد زيادة أسـعار النفط فى عام ١٩٧٣م بسـبب حرب أكتوبر، وظهرت ثروة مالية ضخمة تسـببت فى حـروب كثيرة بين العراق وإيران والكويت، ومازالت حتى الآن تهدر مئات المليارات على الأسـلحة فى منطقة الخليج، ويكفى أن صفقة طيارات واحدة بلغت قيمتها ٢٩ مليار دولار عام ٢٠١٢م بين أمريكا وإحدى دول الخليج، ومن هنا فإن تعظيم الإنتاج بوجه عام يترتب عليه تعظيم الاسـتهلاك بغض النظر عن ضروريته أو مدى الحاجة إليه، ومن هنا تسـعى الدول الصناعية الكبرى إلى ربط الدول النامية بأسـواقها حتى يستمر النمو والإنتاج المتعاظم، لأنه بدون أسواق العالم الثالث سوف تتعثر التنمية فى الدول الصناعية الكبرى بشكل كبير أكثر مما تعانيه الآن.

٦ – إن قول ماكس فيبر بأن التنظيم البيروقراطى نفسـه يؤدى لعدم المسـاواه بين البشـر والتميز والتفرقة الاجتماعية، مثل التمسـك بشـهادة التعليـم العالى وهذا يتيح فرصة

التفوق للأغنياء، هذا اعتراف ضمنى بأن النظام الرأسمالى نفسه يهدر العدالة، ويريد تثبيت الظلم الاجتماعى لأن فى ذلك مصلحة للقائمين على النظام، والنظام العالمى نفسه الذى يعتمد على نهب ثروات دول العالم الثالث منذ بداية النظام الرأسمالى حتى الآن، وبالتالى نظرية فيبر تثبت الظلم وتنافى العدالة البيئية أو الاجتماعية بوضوح.

٧ – إن القول بأنه على الفقراء الرضا بفقرهم لأن فى ذلك طاعة لله، لأن الفقراء يعملون بجدية طالما دخولهم محدودة، هذا يرجعنا إلى نظرية تقديس الفقر ونظرية الإحسان، وهذا يتعارض بوضوح مع المبدأ الإسلامى كراهية تركيز الثروة فى يد قلة، ومسئولية الدولة والحاكم عن تطبيق العدالة وإشباع الحاجات الأساسية للفقراء كحق للمحكومين وواجب ملزم للحاكم.

٨ – وأخيرا القول بأن تخفيض أجر العامل ضرورة لمصلحة النظام أو المجتمع أو التنمية غير حقيقى، لأنه طالما وجد الفقر وجدت الجريمة والانحراف بمعدل يتساوى مع معدلات الفقر، وهذا يعود بنا إلى مقولة مندوب الفرس عند زيارة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – حينا قال {حكمت ... فعدلت ... فأمنت ... فنمت ياعمر}.

٩ – إن القول بالظلم الاجتماعى كسبب لثبات واستقرار المجتمع، قول باطل نظريا وعمليا، لأنه ليس مقبول أخلاقيا أو اجتماعيا أو دينيا، ومن الناحية العملية فإن انعدام العدالة الاجتماعية عبر التاريخ هى السبب الرئيسى لقيام الثورات فى معظم بلدان العالم، وبذلك ليس مصادفة أن تكون العدالة الاجتماعية هى السبب الرئيسى لثورات ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ٢٥ يناير ٢٠١١م، ٣٠يونيو ٢٠١٣م وبالتالى فإن عيوب انعدام العدالة الاجتماعية ليست ميزة بقدر ما هى مشكلة كبيرة تسبب الثورات والإضرابات، لأن العدل هو مصدر الأمان والاطمئنان والتقدم والاستقرار.

١٠ – إن فكرة ارتباط الدور الاجتماعى بالمكافأة المالية ليس دائما على حق، فمثلا كيف تفسر النظرية أجور نجوم الرياضة والفنون والإعلام مقارنة بعمل الطبيب أو الشيخ أو المُعلم، بل كيف تفسر النظرية حصول النساء على أجور أقل من الرجال فى كثير من البلدان الغربية عن نفس العمل، ومن هنا فالمكافأة فى أحيان كثيرة ترتبط بالمجتمع وتفضيله لمهنة وعمل ما فى وقت ما وبعض عاداته وتقاليده أو مزاجه الاجتماعى والنفسى بوجه عام.

١١ – إن تنوع العمل والإنتاج والإبداع ومكافأة كل عامل على جودة عمله أمر هام ومطلوب فـي كل المجتمعـات، وكل الأزمنة، ولكن ذلـك لا يتنافى مع إشـباع الحاجات الأساسية للفقراء لإحداث التوازن الاجتماعى وتحقيق العدالة.

ثالثا: نظرية إيميل دوركايم:

١ – يركـز دوركايم على فكـرة أن المجتمع كائن عضوى يضم خلايا متخصصة، ويرى أن تقسيم العمل قد يدفع إلى الإلهام والمعاناة والصراع إن لم يراع توزيع الملكات الطبيعية للأفراد[١] وهو يرى أن تقسـيم العمل ضـرورة للحفاظ على النظام، فالنظام هو القضية الأساسـية لفكر دوركايم، وبالتالى فإن مشـكلة الظلم «أو عدم العدالة» تحتاج إلى دعم أخلاقـى وليس الحل أن نقتطع جزء من الطبقات الغنية لصالح الطبقة الفقيرة، وإنما الحل فى التدعيم الأخلاقى للمجتمع[٢].

٢ – إن التفـاوت فـى الدخل أو التباين فى المجتمع يرجـع إلى تباين الأدوار والتخصص الدقيق لكل وظيفة، وأن تقسـيم العمل يؤدى فى الظروف الطبيعية إلى تدعيم التعاون والتضامن الاجتماعى، أما الصراع وتباعد المصالح فينشـأ نتيجة نمط مرضى من أنماط تقسيم العمل[٣].

٣ – ويـرى دوركايـم أن النظام الاجتماعى يعتمد على توافـر الرضا لدى المواطنين، الذين يجب أن يرضوا بما قسـم الله لهم وعليهـم أن يقتنعوا بما لديهم، ولكى يحدث ذلك لابد أن يقدم المجتمع لهم أسـاليب التربية المناسـبة وأن عليهم الاقتناع بما قسم الله لهـم ولا يطلبوا أكثر من ذلـك، ولا يجب إطلاقا أن يترك للأفراد التطلع إلى أشـياء ليست من حقهم[٤].

٤ – ويرى دوركايم أن حالات الصراع والاسـتغلال والسـيطرة ترجع إلى ثلاثة أسـباب، وهى أن التغيرات السريعة التى قد تنتاب البناء الاجتماعى فى جانبه الاقتصادى قد تـؤدى إلى خلق علاقات جديدة بين العامل وصاحب العمل، والثانى وهو أن تقسـيم العمل يكون شاذا إذا لم تعبر الاختلافات الاجتماعية عن اختلافات طبيعية ولمواجهة

(١) (Durkheim, 1966, 375).
(٢) (Durkheim, 1966, 350).
(٣) (السيد الحسينى، ١٩٨٥م، ٦٩).
(٤) (سمير نعيم، ١٩٨٩م، ٩٥).

ذلك يجب إعادة توزيع العمل وفقا لتوزيع المواهب والاستعدادات الطبيعية، السبب الثالث وهو غياب التنظيمات الاجتماعية التى تتولى الحفاظ على استقرار المجتمع من خلال إلزام الأقوياء بالتلطف فى استخدام قوتهم ومنع الضعفاء من الاحتجاج والتمرد المستمر[1].

٥ – ونتيجة لذلك يرى دوركايم أن عدم المساواة (العدالة) الناجمة عن تقسيم العمل، تعد شيئا طبيعيا لأنها قائمة على القدرات الطبيعية الأمر الذى لا يؤدى إلى التنافس والصراع ولكن يؤدى إلى التعاون والتضامن، والأشكال الشاذة فقط هى التى يمكن أن تولد الصراع فى المجتمع[2].

٦ – وفى دراسة دوركايم عن ظاهرة الانتحار أرجعها إلى تباين البناء الاجتماعى وخاصة الفروق فى درجة التضامن الاجتماعى ونمطه[3] ومجمل أراء دوركايم تؤكد على أن المجتمع له صفة الأسبقية والقهر على أفراده، وتقسيم العمل يجب أن يكون متفقا مع القدرات الطبيعية التى هى أساس عدم المساواة، ومن هنا على الفقراء أن يرضوا بأوضاعهم حتى لا يتسببوا فى أزمات للمجتمع[4].

٧ – يلاحظ أن أفكار دوركايم قد انتشرت ولاقت رواجا كبيرا فى الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد فترة الكساد الاقتصادى التى سادت أمريكا فى الثلاثينيات، ووجدوا فى هذه الأفكار تفسير للأزمة لأن رضا الفقراء بأوضاعهم يضمن استقرار المجتمع مما يساعد على تخطى الأزمة[5].

التعليق على النظرية:

١ – يلاحظ بوجه عام أن أراء دوركايم تتفق لحد كبير مع أراء ماكس فيبر وهذا شىء طبيعى لأنهما يدافعان عن النظام الرأسمالى، ويهمهما استقرار الأوضاع والمظالم الواقعة سواء بين الدول بعضها البعض أو بين المواطنين داخل كل قطر وبعضهم البعض، كما أنهما ينتميان معا للمدرسة الوظيفية.

(١) (على ليلة، ١٩٩٤م، ١٩).
(٢) (أحمد زايد، ١٩٨٤م، ص ٨٥ : ٨٨).
(٣) (نيقولا تينا شيف، ١٩٩٦م، ١٧٥).
(٤) (على ليلة، ١٩٩٤م، ص٢٥٣).
(٥) (سمير نعيم،١٩٨٩م، ١٠٦).

٢ – إن فكـرة تقسـيم العمـل وارتباطها بالحفاظ على النظام مما يؤدى بشـكل تلقائى إلى الظلم الاجتماعى، وبالتالى فحل مشـكلة هذا الظلـم يحتاج إلى دعم أخلاقى يعود بنا مرة أخرى إلى فكرة الإحسـان وفكرة تقديس الفقـر، وهذا يتعارض مع حق المجتمع وبالتالى يصعب الوصول إلى اسـتقرار اجتماعى يسـاعد على تنمية متواصلة مسـتمرة، ولكنه يفيد فى المساعدة على إطالة عمر النظام الرأسمالى بعض الوقت، ويعود دوركايم مرة أخرى، لمطالبة الفقراء بأن يرضوا بما قسـم الله لهم وهذا تقديس للفقر مرة أخرى ثم يلقى المسـئولية على أسـاليب التربية المناسبة للمسـاعدة على تقبل الفقراء لفقرهم وحس الأغنياء على المساعدة، وهذه المفردات بعيدة جدا عن جوهر الأديان وأوامر المولى الكريم ... إنها وسائل لتدعيم النظام الرأسمالى القائم ليس إلا.

٣ – إن القول بأن عدم المساواة الناتجة عن النظام الرأسمالى عامل إيجابى يحد من التنافس والصراع، قول يجافى الحقيقة فلا اسـتقرار مع الظلم فالعدالة الطريق الوحيد للأمان والاستقرار والتكافل، ولا يمكن تجاهل الصراع الدائر الآن سواء على مستوى العالم بين الـدول الغنية والدول الفقيرة، بل لا يمكن تجاهل النزاعات المسـلحة فى دول الوفرة والثراء أو تجاهل الصراعات الداخلية والمشكلات المتفاقمة للنظام الرأسمالى ومشكلات الكسـاد والرهن العقارى وتدنى معـدلات النمو وارتفاع البطالـة والمظاهرات المتعددة مـن «ول اسـتريت» فى أمريكا إلى ألمانيـا وإنجلترا والقدس وغيرهم تنـادى بالعدالة الاجتماعية بشكل ملفت للنظر بعد الثورة المصرية، وهذه مؤشرات واضحة على تصدع النظام الرأسمالى بما ينبئ بسقوطه مستقبلا.

رابعا: نظرية تالكوت بارسونز:

بارسـونز مـن أبرز علماء الوظيفية وله إسـهامات واضحة تركز علـى عدة أبعاد يمكن إيجازها فى النقاط الآتية:

١ – وظيفـة النسـق: يرى بارسـونز أن النسـق عبارة عن مجموعة من الأجـزاء المترابطة والمتفاعلة ببعضها وأن هناك وظيفة للنسق وأن مفهوم الوظيفة يشير إلى الحلول المتعددة لمركب معين من المشكلات التى يستطيع النسق أن يتكيف معها من أجل بقائه والبقاء يعنى الاستمرار والتطور والتحول.

٢ – ينظر بارسونز للوظيفية على أنها تطورية، بالرغم من أنه عارض التطورية فى البداية، حيـث يفسـر المجتمع الصناعى على أنه الذروة النهائيـة التى تم الوصول إليها بعد

مجهــود طويل، وعلى الدول النامية أن تســعى للوصول لهذا الهدف من خلال تبنى القيم السائدة فى الثقافة الغربية[١].

٣ – بارسونز يرى أن الصراع مستبعد فهو لا يعدو أن يكون حالة استثنائية أو موقفا شاذا طارئا لأن المجتمع مســتقر ويعتمد على فكرة التوازن الطبيعى بين أجزاء المجتمع، وهذا يرجع إلى نســق القيم أو النسق القيمى ويقصد به بارسونز مجموعة الأحكام المعيارية التى يتبناها الأفراد ويحددون من خلالها ما يجب أن يكون عليه المجتمع الذى يعيشون فيه[٢].

٤ – ويرى بارسونز أن المجتمع الصناعى الحديث يتميز بنسق اجتماعى فى أفضل صورة لأنه يتضمن أعلى درجات التباين الاجتماعى[٣] ويرفض وجهة نظر ماركس التى ترى أن البناء الصناعى مضطرب ويعانى من انحرافات واضطرابات، مما يترتب عليه صراع حتمى، وبالتالى يرى بارســونز أنه إذا كانت هنــاك بعض الصراعات أو الانحرافات فهى مؤقتة، وسوف تنتهى مع اكتمال البناء الصناعى فى الدول الرأسمالية، مما ينهى من وجود أية صراعات، خاصة مع تواجد قانون أخلاقى جديد يلائم حالة المجتمع الصناعــى، حيث يرى بارســونز أن رجــال الأعمال الرأسماليين يتحملون مســئولية أخلاقية فى النضال من أجل تحقيق الرفاهية الجماعية، فهم يؤدون مسئوليتهم نحو المجتمع كنوع من الإسهام الإيجابى[٤].

٥ – يرى بارسونز أن تفاوت المواهب بين البشر شىء طبيعى، ومن حق الأشخاص الموهوبين من حيث الاســتعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة فى أن يشغلوا الوظائف الأرقى، ويحصلــوا على دخول مادية وغير مادية، فى حــين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوى المواهب الأقل والاســتعدادات الأقل، وبالتــالى يكون عطاءهم أقل قيمة، وبالتالى يصبح الفقر هو النتيجة العادلة للفقراء والتفاوت بين الطبقات أمر طبيعى[٥].

التعليق على النظرية:

١ – يلاحظ بوجه عام أن نظرية تالكوت بارســونز نشــأت فى ظروف مجتمعية خاصة، حيــث كان المجتمع الأمريكى يعانى من مجموعة من الاضطرابات الاقتصادية نتيجة

(١) (جى روشيه، ١٩٨١م، ص ص ٢٣٨ – ٢٤٤).
(٢) (Parsons, 1951, 81)
(٣) (جى روشيه، ١٩٨١م، ٢٤٢).
(٤) (على ليلة، ١٩٩٤م، ٥٧٥ – ٥٨٥).
(٥) (عزت حجازى، ١٩٩٦م، ص١٠٥).

أزمة عام ١٩٣٠م، وهى ما سميت بالانهيار العظيم والذى تسبب فى تدهور اقتصادى كبير، وتعطل نحو ربع العمال الأمريكيين، وزاد الفقراء واتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء[١] وغابت العدالة الاجتماعية ومن هنا فنظرية بارسونز جاءت لتفسير هذه الأزمة الكبيرة للنظام الرأسمالى من خلال التأكيد على قوة النسق واتزانه، ومن ثم فهى محاولة دفاع وتبرير عن استمرار الأوضاع الراهنة واستمرار النظام الاجتماعى والظلم أيضا.

٢ – إن نظرية بارسونز لم تتطرق بشكل مباشر لقضية العدالة الاجتماعية، وما يرتبط بها من مشكلات مجتمعية حقيقية كانت سائدة فى المجتمع الأمريكى، كالتفرقة العنصرية، وانتشار الفقر، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء خاصة فى هذه المرحلة التى ظهرت فيها نظرية بارسونز.

٣ – إن وجهة نظر بارسونز فى استبعاد فكرة الصراع الاجتماعى بشكل عام، وإنه يمثل استثناء أيضا فكرة غير موضوعية، لأن حتمية الصراع أو عدم حتميته، كلاهما ينكر أن المجتمع يتأثر بالعديد من العوامل، ولا يمكن قبول فكرة الحتمية فى تفسير التغيرات التى يمر بها أى مجتمع، وبالتالى ففرص حدوث الصراع وخاصة فى مجتمع يعانى من تفاوت طبقى كبير، قائمة ولكن مقولة بارسونز هى مجرد تبرير لاستمرار الأوضاع القائمة، سواء داخل البلاد أو على مستوى العالم، من غياب واضح للعدالة الاجتماعية، وخاصة المستوى الدولى وحتى داخليا أثناء هذه المرحلة التى نشأت فيها نظرية بارسونز.

٤ – إن حديث بارسونز عن القانون الأخلاقى لرجال الأعمال للنضال من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، تنتمى لفكرة الإحسان، وأن العدالة الاجتماعية يمكن تحقيقها من خلال فكرة الإحسان والمحبة، ولذلك يعود بارسونز ويبرر التفاوت الكبير بين الطبقات بتفاوت المواهب والقدرات الخاصة للأفراد.

خامسا: نظرية الصراع:

١ – ترى هذه النظرية أن كل مجتمع يتكون من عدة جماعات داخلية ولكل منها مصالحها الخاصة، ومن هنا فاختلاف المصالح حقيقة اجتماعية وسياسية واقتصادية قائمة.

(١) (أحمد زايد، ١٩٨٤م، ١٠٦).

٢ – إن الجماعات المتعارضة فى المصالح الاقتصادية بوجه خاص ينشأ بينها صراع شديد، يتلخص فى جماعتين الجماعة الأولى وتمتلك معظم الموارد والإمكانيات المادية فى المجتمع وهذه هى الطبقة الحاكمة، وجماعة ثانية تمثل أغلبية المواطنين وهم عادة لا يملكون شيئا وهم الطبقة المستغلة الضعيفة، وتقوم الجماعة الأولى باستغلال ونهب ثروات المجتمع ومن هنا ينشأ الصراع كحتمية اقتصادية لهذه الأوضاع[١]، وبالتالى ينشأ الصراع نتيجة انعدام العدالة البيئية وانتشار الظلم والفساد.

٣ – إن النتيجة الطبيعية للظلم وانعدام العدالة «الاجتماعية والبيئية بوجه عام، هو تراكم الثروة وتركيزها فى يد فئة محدودة يمثلون الطبقة الرأسمالية، مما يؤدى لتركيز القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى يد الأقلية، وتشعر الأغلبية بالظلم والحقد مما يزيد من حدة الصراع بين الطبقتين.

٤ – إن نتيجة هذا الصراع تنتهى حتما لصالح الأغلبية وتسيطر الطبقة العاملة والمحرومة على الحكم، مما يؤدى إلى اضمحلال دور النظام الرأسمالى فى المجتمع الرأسمالى، بسبب فساده وعدم العدالة المرتبطة بهذا النظام، لأنه يقوم على أساس فاسد وتتحول ملكية وسائل الإنتاج من أيدى الرأسماليين إلى أيادى الجماهير، وتنتشر العدالة بين الجميع وينشأ المجتمع الشيوعى على العدالة[٢].

٥ – ويترتب على كل ما سبق أن التغيير بالقوة أمر حتمى، وأن الأنساق القائمة داخل المجتمع ليست متحدة ومتناغمة، وأن هذه الأنساق تميل وتتجه نحو التغير الجذرى والحتمى، وهذه نقطة اختلاف رئيسية مع نظرية البنائية الوظيفية السابقة[٣].

٦ – ويرى ماركس أن غياب العدالة أمر متعمد أو نتاج طبيعى للرأسمالية ولمصلحة الطبقة الرأسمالية، حيث إن السيطرة على قوى الإنتاج تؤدى إلى السيطرة الطبقية على الفائض الاجتماعى، والنسبة التى ينتجها العامل المنتج يستولى عليها غير المنتج، ولذلك فإن السيطرة على وسائل الإنتاج تمنح الرأسمالى الامتياز لشراء قوة العمل[٤] ومن ثم تكون الطبقة الرأسمالية، هى المستفيدة وطبقة العمال والفلاحين هم ضحايا النظام الرأسمالى فالاستغلال صفة أساسية للنظام الرأسمالى، بأن يتحول العامل والفلاح

(١) (أحمد النكلاوى – على الحوت، ١٩٨٢م، ص٢٥٣).
(٢) (Markx, 1964, 412).
(٣) (سمير نعيم، ١٩٧٩م، ص١٩٨).
(٤) (Charles, 1985, 6 – 8).

إلى إنســان أجــير ينظرون إليه على أنه مجرد حيوان عامــل لتحقيق حاجاته البدنية المحدودة[١]، وإنه كلما زاد العامل كدحا زاد فقرا، وزاد الغنى فى ثروته وجبروته[٢].

٧ – ويضيــف ماركس أن عملية الإفقار للعامل شــرط أساســى، لنظــام الإنتاج الرأسمالى، مــن خــلال إعداد جيش احتياطــى من العمالــة الفائضة، وارتباطه بالفقــر الفيزيقى الذى يفرض على شــريحة كبيرة من الطبقة العاملة مــن قبل النظام الرأسمالى، الذى كلمــا تقــدم زادت ثروتــه فى مقابل الحفاظ علــى أجور العمال بــدون زيادة، حيث يوجــد جيش احتياطى للعمــال الفائضين يزداد مع تقدم الميكنة والتكنولوجيا، بل قد تهبط الأجور فى بعض الأحيان وهذا الإفقار يســتمر باستمرار النظام الرأسمالى[٣] وهذا يعنى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وغياب العدالة الاجتماعية وقيام العلاقة بين العامل والرأسمالى على أساس أنها علاقة بين ظالم ومظلوم[٤].

٨ – ويضيف ماركس أن إفقار الفقراء (عمال وفلاحين وغيرهم) يتزايد مع محاولة الرأسماليين دائما تدعيم قوتهم الاقتصادية بالقوة السياسية، مما يدعم استدامة سيطرتهم، واستغلالهم لموارد المجتمع وفقرائه، ومما يؤكد ذلك أن نحو ثلث الكونجرس الأمريكى فى النصف الأخــير من القرن الماضى من كبــار الرأسماليين والأثرياء، بل إن هناك عائلات كبيرة مثل روكفلر وغيرها، لهم حصص شــبه دائمة فى النظام السياســى الأمريكى وحقوقا شــبه متوارثة جيلا عن جيل وبالتالى تصب معظم القوانين والتشريعات فى صالح هذه الطبقة[٥] مما يدعم سيطرة رأس المال على الحكم ويزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

٩ – ويترتب على ما سبق شعور العامل بالغربة، كما يرى ماركس ويعود هذا الاغتراب إلى الظروف الإنسانية السيئة التى يعمل بها العامل، وبيئة الإنتاج بوجه عام، كما يعود إلى تقسيم العمل الذى نجح فى خلق تراكمات هائلة للثروة لأصحاب الأعمال، والحط من قيمة الحياة الإنســانية للعمال، وأصبح المنتج الــذى ينتجه العامل غريبا عنه[٦]، ويــرى ماركس أن الاغتراب هو ضياع المرء وغربتــه عن ذاته وعن المجتمع ويتم ذلك بأربع طرق هى:

(١) (Marx, 1961, P30).
(٢) (Marx,1961, P342).
(٣)(جون كينيث، ٢٠٠١م، ١٥٠.
(٤) (أمل عبد الفتاح، ٢٠١٣م، ١٠٠).
(٥) (زهير الأعرجى،١٤١٥هـ، ٦٦).
(٦) (Frank, 1985, 66).

- اغتراب عن ناتج العمل الذى يستولى عليه الآخرون.
- اغتراب عن العمل ذاته لشعوره بالقهر أثناء العمل بدلا من شعوره بالإنجاز.
- اغتراب عن الآخرين حيث يشعر بضياع حقوقه.
- اغتراب عن النوع الإنسانى لأن الذى يميز الإنسان هو الإرادة والحرية فى العمل وليس الجبر والاستغلال[1].

١٠ – ويرى ماركس أنه لا سبيل إلى محو الفقر والظلم إلا بمحو النظام الذى يقوم على الاستفادة من الفقر والظلم، وأن هذا سيؤدى إلى تطور البروليتاريا وتحطيم النظام الرأسمالى وقيام الثورة التى تضمن الحرية والمساواة للجميع[2].

١١- ويرجع ماركس نجاح الرأسمالية وثرائها إلى فتوحاتها الإمبريالية ونهب خامات وثروات العالم الثالث عن طريق التجارة بما وراء البحار منذ القرن السادس عشر[3] مع ملاحظة أن هذا الاستغلال لم يكن تجاريا فقط بل استخدمت الدول الرأسمالية القوة والنفوذ والتهديدات فى هذا النهب الذى تحميه قوة الدول الرأسمالية ونفوذها، وكانت النتيجة نقل واسع لثروات العالم الثالث للدول الرأسمالية، ولذلك تستمر هذه الدول الرأسمالية فى نهب ثروات العالم الثالث حتى الآن من خلال فتح أسواق العالم الثالث لمنتجات تلك الدول الصناعية[4].

تعليق على نظرية الصراع:

١ – بداية تقوم نظرية الصراع على مبدأ حتمية الصراع بسبب العامل الاقتصادى، ومبدأ الحتمية بوجه عام أيا كانت هذه الحتمية يصعب الاعتماد عليه فى تفسير مشكلات المجتمع، لأن المجتمع يتكون ويتأثر بعوامل عديدة مثل العوامل الاقتصادية، والدينية، والبيئية، والسياسية، والاجتماعية وغيرها، وقد يتصاعد عامل أو أكثر فى بعض الأحيان على حساب عوامل أخرى والعكس فى مواقف أخرى، ولكن هذا يعنى فى كل الأحيان أن مبدأ الحتمية أيا كانت مرفوض فى تفسير المشاكل أو الظواهر الاجتماعية والإنسانية بوجه عام، وفى مقابل ذلك أهملت هذه النظرية الدين والعوامل الروحية ودورها فى المجتمع.

---

(١) (ميشيل مان، ١٩٩٩م، ٤٨).
(٢) (إبراهيم شحاتة، ١٩٨٧م، ١٤)..
(٣) (ناثان بروزنبرج، ٢٠٠٢م، ص٢٧).
(٤) (إسماعيل صبرى، ١٩٩٨م، ص٤٥٠).

٢ – إن نظرية الصراع أصابت فى توضيح انتشار الظلم وعدم العدالة فى النظام الرأسمالى، الذى يقوم على استغلال طبقة رجال الأعمال لطبقة العاملين، ومن ثم الاستحواذ على معظم الثروة والقوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٣ – إن عـدم العدالة يترتـب عليها بالطبع عدم الاسـتقرار والاضطرابات، ولكن النظرية اعتمدت فى ذلك على وجود طبقتين الأولى طبقة رجال الأعمال المستغلة وطبقة العمال المظلومة، وأهملت وجود طبقة وسـطى فى المجتمع الرأسمالى مثل الأطباء والمحامين وأسـاتذة الجامعات وصغار التجار والجيش والشـرطة وخلافه، كما أن وجود فرصة لشراء الأسهم والسندات يجعل بعض المرونة فى التنقل بين الطبقة الوسطى وما فوقها فـى بعض الأحيـان، وهذه الطبقة الوسـطى بالطبع كلما انتشـرت خففت من حدة الظلم، وبالتالى من حتمية الصراع، وخاصة مع قوانين إدارية تنظم للعدالة مثل وجود حـد أدنى وأقصى للأجور، وضرائب تصاعدية، مع تفعيل لخدمات جيدة للكافة فى مجالات حيوية مثل التعليم والصحة وخلافه.

٤ – إن نظرية الصراع تنكر وجود طبقات بين المجتمع، ووجود الطبقات حقيقة أساسـية أقرها المولى الكريم، ولكن وجود الطبقات والثراء لدى البعض مشـروط بمسئوليتهم عن إشباع الحاجات الأساسية للفقراء، ولذلك فهذه الأسباب من وجهة نظر الباحث هى السـبب الرئيسـى لسقوط الشيوعية لأن إنكار الطبقات والمسـاواة المطلقة تمنع الحافز الشخصى والتفوق والتميز الذى يفيد المجتمع والجميع ومنهم الفقراء.

٥ – إن الرأسمالية استفادت من نظرية الصراع وانتقادات ماركس فخطت خطوات جيدة فى مجال العدالة الاجتماعية، بتحديد حد أدنى وأقصى للدخل، مع تحسـين الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وخلافه، لكل المواطنين، وإتاحة حريات أكبر، كما قامت بتصدير مشكلاتها لدول العالم الثالث، مثل الإسراف فى الاستهلاك الترفى وغيره مما أطال فى عمر النظام الرأسمالى، وخاصة مع اسـتمرار نهب ثروات العالم الثالث مثل البترول وخلافه، وأيضا التجارة وفقا للضغوط السياسية، ومثال لذلك صفقات السلاح التـى تجرى مع الكثير من دول العالم الثالث حيث بلغت قيمة صفقة طيارات واحدة ٢٩ مليار دولار لدولة واحدة فى الخليج عام ٢٠١٢م.

٦ – فشـل توقع نظرية الصـراع فى نهاية النظام الرأسمالى، لأنـه طور من نظامه وتلافى بعض عيوبه، فى حين تجمدت الماركسية وانهارت قبل الرأسمالية، وهذا لا يمنع أن النظرية قد أصابت فى بعض بنودها، فمثلا تحليل غربة العامل تذكرنا بمقولة سيدنا

على – رضى الله عنه – حين قال الفقر فى الوطن غربة، كما أن تحليل نهب ثروات العالم الثالث هو حقيقة تتجدد يوما بعد يوم.

سادسا: النظرية التوافقية:

١ – هذه النظرية جاءت كمحاولة للتوفيق بين اتجاهين وهما:

- المدرسة الوظيفية.
- نظرية الصراع.

فالنظريــة التوافقية جاء اسمها مــن محاولة الجمع والتوفيق بــين النظريتين الوظيفية والصــراع، وحاولت الخروج بمنهج واحد لمعالجة مشــكلة غياب العدالة الاجتماعية وذلك يتضح من خلال التالى.

٢ – هذه النظرية تؤمن بالفكرة القائلة بأن المجتمع لا يمكن أن يستقر ما لم تتم مقابلة احتياجات المجتمع الأساســية، من خبراء وكفاءات مختلفة على أســاس المكافأت المالية أو الحوافز الماديــة والتى تختلف باختلاف الأدوار والكفاءات، وعلى ضوء مقابلة تلك الحاجات مع الأدوار المختلفة والحوافز المادية المختلفة يتم التوازن أو الاستقرار الاجتماعى.

٣ – ثــم تتفق النظرية التوفيقيــة مع نظرية الصراع فى فكرة حتمية الصراع الاجتماعى للمحافظة على ديناميكية المجتمع الإنسانى، باعتبار أن توافر الخبرات بشكل يفيض عن حاجة المجتمع سيؤدى حتما إلى التنافس والصراع الاجتماعى[١].

٤ – إن المجتمــع يتطــور بصــورة دائمة وبوجه عــام ترى النظرية أن انعــدام العدالة الاجتماعية يتناسب مع حجم الثروة التى سينتجها المجتمع، بمعنى أنه إذا كانت الثروة كبــيرة فى المجتمع زادت الفجــوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقــيرة، وبالتالى زاد الظلم الاجتماعــى، وهكــذا تنعدم العدالة الاجتماعية كلما زادت ثــروة وإنتاج المجتمع والعكس بمعنى أنه إذا كانت الثروات المنتجة فى المجتمع قليلة فإن هذا المجتمع تقل فيه الفجوة بين الطبقات، لأن التنافس فى تلك المجتمعات شــبه معــدوم، ويكون هذا المجتمع أكثر عدالة من المجتمعات المتطورة ذات وسائل الإنتاج العملاقة، والثروة تؤدى لمزيد من الثروة ومع تقدم الإدارة وزيادة الطمع والجشع الإنسانى تزداد الفجوة بين الطبقات وتغيب العدالة الاجتماعية[٢].

---

(١) (Lenski, 1966,66).

(٢) (زهير الأعرجى، ١٤١٥هـ، ص٥٧).

التعليق على النظرية:

١ – إن فكرة اســتقرار المجتمع نتيجة للظلــم الاجتماعى قول باطل نظريا وعمليا وغير مقبول أخلاقيا أو اجتماعيا أو دينيا، والدليل أن معظم الثورات تقوم نتيجة لإنعدام العدالة كما سبق أن أوضحنا.

٢ – إن فكرة ارتباط الدور الاجتماعى بالمكافأة المالية ليســت دائما على حق كما أشــرنا من قبل، لأنه ليس هناك تفســير مثلا لحصول الرجل على ضعف أجر المرأة فى كثير من الدول الغربية.

٣ – إن فكرة حتمية الصراع نتيجة للحتمية الاقتصادية أيضا مرفوضة، وتم تناول ذلك فى نقــد الصراع لأن المجتمع يتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والسياســية والدينية والبيئية بجانب العوامل الاقتصادية.

٤ – إن الملاحظ أن النظرية التوافقية جمعت بين عيوب النظرية الوظيفية ونظرية الصراع، وبالتالى تفتقد هذه النظرية فى معظم جوانبها لتفســيرات جديدة أو مقنعة فى ثناياها لأنها ببساطة محاولة للتوفيق بين النظريتين.

٥ – إن الجديــد فــى النظرية التوافقيــة هو أنه كلما زادت الثــروة زاد الظلم الاجتماعى، وهذه أيضا ليست حقيقة دائمة فمثلا فى العصر الإسلامى وخاصة بعد الفتوحات فى عهد أمير المؤمنين عمــر بن الخطاب زادت الثروة وزادت العدالة الاجتماعية، وتكرر ذلــك فى عهد الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيــز، وهناك أيضا أمثلة معاصرة مع اختلاف الفارق حيث زادت الثروة والإنتاج فى مصر خلال الخمسينيات والستينيات وزادت العدالة الاجتماعية وقلت الفجوة بين الطبقات، ومن ثم فزيادة الثروة ليســت هى الســبب الرئيســى لانعدام العدالة، بل هى الإرادة السياسية للنظام الحاكم، وهنا نتذكر مرة أخرى مقولة مندوب الفرس الشــهيرة «حكمت . فعدلت . فأمنت . فنمت . ياعمر» فهى مشكلة نظام وليست مشكلة ثروة أو إنتاج، وهذا لا ينفى أنه فى غياب إرادة النظــام تزداد الفجوة بين الأغنيــاء والفقراء مع زيادة الثروة، ولكن تبقى الإرادة السياســية للنظام هى العامل الرئيســى وليســت الثروة، ولذلك زادت الفجوة فى ظل العولمة لغياب الإرادة السياسية للنظام العالمى بوجه عام فى تحقيق العدالة، مع غياب الوعى الشــعبى بأن العدالة حق وليســت منحة من أحــد، وعندما يغيب هذا الوعى تصبح الإرادة السياسية هى الفيصل فى القضية.

سابعا: نظرية التبعية:

هى إحدى النظريات المعاصرة المهتمة بقضية التنمية بوجه عام سواء على المستوى الوطنى أو العالمى، وتربط بين التنمية والتخلف بظهور النظام الرأسمالى فى القرن السادس عشر فى أوربا الغربية، وانتشرت مع التوسع التجارى وتقدم وسائل النقل والمواصلات والحكم الاستعمارى، وهى تتفق مع رأى ماركس فى أن العمليات التجارية بين الدول الرأسمالية والعالم الثالث اتسمت بالاستغلال والضغوط السياسية لصالح الرأسمالية الغربية[1] وأنه من خلال التجارة الخارجية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر وما بعد ذلك تم فتح المزيد من الأسواق أمام إنتاج الدول الرأسمالية بوجه عام، بل وقد اندلعت الحروب الإمبريالية بهدف إعادة تقسيم السوق العالمية[2] واستمرار التنمية فى الدول الرأسمالية يعتمد على استمرار التخلف فى دول العالم الثالث، لأن تقدم دول العالم الثالث يعنى اعتماده على نفسه، وهذا يعنى غلق أسواق العالم الثالث، أو جزء كبير من هذه الأسواق، مما ينعكس سلبا على الدول الرأسمالية، ومن هنا فاستمرار التنمية فى الدول الرأسمالية يعتمد على استمرار تخلف دول العالم الثالث[3] ومن هنا يؤكد رواد نظرية التبعية على دور الرأسمالية فى نهب ثروات العالم الثالث وإقامة المنازعات، وإفقار هذه الدول والوقوف ضد التنمية الحقيقية لهذه الدول حتى لا تعتمد على نفسها، ولا تجد الدول الصناعية سوقا لمنتجاتها وتتراجع التنمية فى الدول الرأسمالية، ومن هنا تغيب العدالة الاجتماعية سواء على مستوى العالم بين الدول المتقدمة والفقيرة أو داخل الدولة الواحدة، لأنه من مصلحة الدول الرأسمالية أن تغيب العدالة فى الدول النامية وإيجاد رأسمالية محلية تابعة للرأسمالية العالمية وتستفيد من ذلك، لأنه فى غياب العدالة الاجتماعية تغيب التنمية ويظل العالم الثالث تابع للرأسمالية العالمية.

والآن نعرض بإيجاز لفكر أهم رواد نظرية التبعية فى هذا المجال:

١- **هليفير دنج** Rudolf Hilferdinh:

(أ) يركز على أهمية تراكم رأس المال مما يزيد من قوة الدول الرأسمالية الكبرى ويساعدها على الاحتكار الدولى، فعلى سبيل المثال فإن شركة ناجحة مكونة من عشرة أشخاص تنتج بصفة عامة أكثر من عشرة أضعاف ما ينتجه فرد بمفرده[4].

(١) (ميشيل مان، ١٩٩٩م، ص١٩٠).
(٢) (Gerald. M, 1975, 173).
(٣) (يوسف صايغ، ١٩٩٢م، ٣٠ – ٣١).
(٤) (مارك بوكانان، ٢٠١٠م، ٢٧٩).

(ب) ونتيجة لتراكم رأس المال وتطور التكنولوجيا تنمو الاحتكارات والمنافسة المتزايدة بين رؤوس الأموال، وتسعى لغزو الأسواق الداخلية والخارجية، مما يؤدى لزيادة العداء للدول القومية التى تسعى للاعتماد على الذات وهنا تقف الرأسمالية العالمية ضدالدولة القومية لاختلاف المصالح المادية[1].

(ج) نمو الدولة القومية يعنى الاعتماد على الذات، وبالتالى تنكمش واردات الدولة القومية من الدول الرأسمالية، مما ينعكس سلبيا على نمو الدول الرأسمالية والصناعية، والتى أصبحت الأن تعتمد فى نجاحها لحد كبير على فتح أسواق العالم الثالث.

(د) تزداد أهمية البنوك فى الدول الرأسمالية فى السيطرة على رأس المال وتوسع الرأسمالية، نتيجة للمنافسة الكبيرة على الأسواق واستغلال النفوذ السياسى، وأحيانا العسكرى فى مناطق كثيرة فى العالم.

(هـ) تسعى الدول الرأسمالية الكبرى للقيام بنفس هذا الدور على المستوى القومى فى داخل الدول، مثلما هو على المستوى الاقتصادى والسياسى العالمى[2].

٢ - روزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg:

(أ) تركز على اعتماد الرأسمالية بشكل أساسى على أسواق غير رأسمالية أو أسواق العالم الثالث، ومحاولة دمجها أو جعلها تابعة للنظام الرأسمالى العالمى، للاستيلاء على فائض القيمة وموارد هذه الدول، كما تؤكد الباحثة على الطبيعة المميزة للرأسمالية العالمية، والتى تتميز بالاحتكار لرأس المال القومى والتنافسية العالمية.

(ب) تسعى الدول العالمية إلى تدعيم سيطرتها على دول العالم الثالث، من خلال التبعية المالية، ولذلك فالقروض الأجنبية لا غنى عنها لاستمرار رخاء الدول الرأسمالية[3] فمن خلال هذه القروض تزيد تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية، وعادة ما تكون هذه القروض مشروطة بفتح أسواق دول العالم الثالث للدول الرأسمالية.

(ج) وتتغلغل الرأسمالية بمرور الوقت إلى مناطق جديدة، وبهذا الزحف المتنامى عبر أقطار العالم المختلفة تمكنت الرأسمالية من تخفيف مشاكلها الاجتماعية، والاقتصادية، وتوسيع نطاق نشاطها سواء بالهجرة إلى هذه المناطق أو بتصدير السلع ورؤوس الأموال

(١) (Charles, 1985, 20 – 23).
(٢) (Charles, 1985, P 25).
(٣) (Charles, 1985, 31).

منهـا، مـع إخضاع هذه المسـتعمرات والبلاد التابعـة للنظام الرأسمـالى، وأدى فتح هذه المستعمرات ونهبها إلى تصريف فائض منتجات وزيادة أرباح الدول الكبرى[1].

(د) عملية توسـع الرأسمالية تعتمد على الحصول من المسـتعمرات على المواد الخام بأبخس الأسـعار، مما سـاعد على زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، لأن هذا ساعد على زيـادة غنى وقوة الدول الرأسمالية، والعكس لـدول العالم الثالث، حيث أدى ذلك لزيادة ضعف وفقر هذه الدول كما تم ربط هذه الدول بالدول الرأسمالية وأصبحت تابعة لها.

(هـ) إن علاقـة الـدول الرأسمالية بدول العالم الثالث أدت إلى نسـق من الاسـتغلال الاقتصادى، وهذا تطلب تغيرا شـاملا فى الكيان الاقتصادى والسياسـى والاجتماعى لدول العـالم الثالـث، وزاد من تبعيتها للـدول الرأسمالية، وأيضا فرض سياسـة الباب المفتوح على هذه الدول قسـرا حتى يمكن إخضاعها لمتطلبات النمو فى المراكز الرأسمالية، وزادت ديـون هذه الدول وتدعيم الملكية الخاصة ممـا أدى فى النهاية لتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة، هذا فضلا عن التبعية السياسـية بجانب زيادة الفقـر والفقراء على جميع امتداد الكون[2].

٣ - بول باران Paul Baran:

(أ) يرى أن دول العالم الثالث تعانى من التخلف، نتيجة لاستغلال الدول الصناعية لمواردها بشـروط تجارية ظالمة لدول العالم الثالث، وإنه ليس هناك ثمة احتمالية فى الأفق لتجاوز هذا التخلف، أو تحقيق تقدم اقتصادى ملموس فى هذه الدول، لأن ذلك ضد مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة التى تحرص على ثبات واستقرار هذا الظلم والأوضاع المتردية[3].

(ب) ويؤكد Baran على أن النظام الرأسمالى يعمل بشكل مستمر على إيجاد نظام عالمى للتجارة للمحافظة على الوضع الراهن، بما يزيد الفجوة أو الهوة بين الدول الرأسمالية ودول العالم الثالث، وعلى إيجاد بعض الشروط للتنمية المناسبة للدول الرأسمالية، وهى أيضا فى الوقت نفسه تعوق تنمية العالم الثالث، وأن الدول الرأسمالية حققت ومازالت تحقق تقدمها بنهب الفائض الاقتصادى من دول العالم الثالث[4].

---

(١) (رمزى زكى، ١٩٩٧م، ٢٣٥).
(٢) (Vic., 1988, 14).
(٣) (Vic., 1988, 14).
(٤) (Andre, 1971, Pp. 30 – 32).

(ج) إن الدول الرأسمالية تسعى دائما إلى تشجيع الاستهلاك بكافة صوره خاصة فى الدول النامية، لأن هذا يؤدى إلى امتصاص أموال الدول النامية، وفى الوقت نفسه يزيد من أرباح الدول الرأسمالية وفتح مصانعها والحد من البطالة وزيادة الإنتاج، مما يؤدى لزيادة الفجوة بين الدول الرأسمالية والنامية وإنه لا مجال أمام الدول النامية إلا بالانفصال جذريا عن العالم الرأسمالى[1].

٤ - أندرى جوندر فرانك A. G. Frank:

(أ) يرى Frank أن عملية التبعية والاستغلال تتم من خلال عدة حلقات متتالية تبدأ بحلقة كبيرة وتنتهى إلى أصغر حلقة، حيث تبدأ بالدول الرأسمالية الكبرى والتى تسعى إلى الاستيلاء على الفائض الاقتصادى من الدول النامية بطرق شتى منها الاستثمار الأجنبى بصرف الفائض من المحيط إلى المركز عن طريق إعادة الأرباح والفوائد إلى البلد الأم، وهكذا يستمر الحال فى التوابع حيث تقوم بنزع الفائض من الريف والقرى، ثم يقوم أصحاب الأراضى فى الريف بنزع الفائض من الفلاحين وأصحاب المحلات، الذين يقومون بنزع الفائض من المواطن العادى، وهكذا تستمر هذه السلسلة فى كافة أنحاء النسق الرأسمالى الذى يعمل على مستوى العالم[2].

(ب) ولذلك يرى Frank أن دول العالم الثالث مجرد توابع تخدم مصالح الأقطاب الدولية، وأن هذه الحلقة أو الحلقات الاستغلالية غير المتكافئة تبدأ من المستوى الدولى لتصل للنظام الداخلى فى الدول التابعة، وينال كل واحد فى السلسلة الربح من التابع الذى يليه، ويحتفظ بالبعض لنفسه ويمرر الباقى لأعلى حتى تصل إلى الحلقة الأولى، وقد تكون أمريكا أو إنجلترا أو غيرهما من الدول الكبرى، وهى سلسلة سياسية أكثر منها اقتصادية[3].

(ج) ويؤكد Frank أن النخب الوطنية فى دول العالم الثالث أو معظمها مدمج فى النظام الرأسمالى العالمى، ولذا فهى ليست مستقلة فهى تضم نخبة من الوكلاء تكمن سلطتهم وثرواتهم فى الدعم الذى ينالونه من أسيادهم فى الحلقة الأكبر وتنطبق هذه القاعدة على الحلقات الأخرى وهكذا.

(د) يرى Frank أن حدوث أى تنمية فى دول العالم الثالث لابد وأن تكون بموافقة الدول الكبرى، ووفقا لمصالح متبادلة، فيمكن لبعض الدول النجاح لدرجة معينة فى

(١) (Robert, 1982, Pp. 37 – 38).

(٢) (ميشيل مان، ١٩٩٩م، ص ص ١٠١– ١٠٢).

(٣) (Vic, 1988, Pp.14 – 15).

التصنيـــع أو التنميـــة، ولكن بشـــرط موافقة الدول الكبرى، وعادة يكون ذلك وفقا لشـــروط ومصالح متبادلة.

(هـــ) كلمـــا كانت الروابـــط الاقتصادية والسياســـية والثقافية قوية بـــين الدول الكبرى والتابعة، كلما كانت درجة الهيمنة والاستغلال أكبر وأعظم، والعكس صحيح، لذلك يجب على الدول النامية أن تقلل اعتمادها على الدول الغنية إذا أرادت أن تحدث تنمية مستقلة حقيقيـــة، وهذا لن يحدث بدون وعى شـــعبى يغير من سياســـات التبعية الحالية، والتى يدعمهـــا النظام الرأسمـــالى بالنظم والاتفاقيات الدولية، وطلب سياســـات إصلاح اقتصادى وتكيف هيكلى وخلافه[1].

٥- راؤول برتبش Raoul Prebisch:

(أ) يرى راؤول أن مشكلة غياب العدالة أو اللامساواة الكونية فى توزيع الثروة تنبع من أساليب النظام الدولى القائم، والذى يعتمد على نهب الثروات الخام للدول النامية، وبذلك تفقـــد هذه الدول الناميـــة نصيبها من أرباح الإنتاج، حيث تعود هـــذه المواد الخام مصنعة بأضعاف ثمنها، وبذلك تحصل الدول الصناعية على معظم الأرباح بطريقة غير عادلة، هذا هو نظام التجارة العالمى الذى يخل بالعدالة لصالح الدول الرأسمالية أو الغنية[2].

(ب) إن الاقتصـــاد العالمى تتحكـــم فيه الدول الصناعية الكبرى وتســـيطر على آلياته، ليكون فى صالحها دائما، كما أن الشـــركات متعددة الجنســـية تتحكم فى هيكل الأســـعار لصالح هذه الدول، حيث ترتفع نســـبة الزيادة فى أســـعار المنتجات الصناعية بمعدل أسرع بكثير من أســـعار المواد الخـــام، كما يرتفع الطلب على البضائع المصنعة بنســـب أكبر من الطلـــب علـــى المواد الخام، وفى كلتـــا الحالتين تكون النتيجة زيـــادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء[3].

٦- سمير أمين:

(أ) يـــرى أمين أن توســـع الرأسماليـــة العالمية وتوغلها فى بقيـــة أنحاء العالم ضرورة لاســـتمرار نجاح النظام الرأسمالى، وفى الوقت نفســـه يؤدى هذا إلى إعاقة التنمية فى دول

(١) (Charles, 1985, Pp. 40 – 41).
(٢) (Charles, 1985, 41).
(٣) (أمل شمس، ٢٠١٣م، ص١١٧).

العالم الثالث، وأنه نتيجة هذا الاستغلال نجد أن السلع التى تتبادلها الدول الفقيرة تجسد إنتقــالا للقيمة بصورة خفية فى الدول الفقيرة، فهى بمثابة قناة يتم من خلالها اســتنزاف هذه الدول ونقل ذلك إلى الدول المتقدمة.

(ب) كما تعتمد الدول الرأسمالية على أســاليب متعــددة لتحويل ثروات العالم الثالث إليها، من خلال تشجيع الدول النامية على الاستهلاك الترفى والإنفاق العسكرى وخلافه.

(ج) وينتهى أمين إلى نتيجة أساسية وهى أن مصير البشرية لن يتغير إلا بتحرر العالم الثالث من كل نماذج النمو الحالية، لأن كل النماذج الحالية تعكس بشكل أو بآخر التبعية للــدول الرأسمالية، وعندما يتحرر العالم الثالث ســتكون نهاية الرأسمالية، لأن اســتمرار الرأسمالية مرتبط باستمرار استغلالها للعالم الثالث، إذن فالفقر والتخلف ليسا أصليين فى هذه الدول وإنما هما نتيجة إما للاستعمار أو الاستغلال والنهب أو كليهما[1].

تعليق عام على نظرية التبعية:

١ – بداية نظرية التبعية تعتبر معاصرة، ولذلك فهى تتناول وقائع وأحداث جارية ويصعب الحكم عليها مبكرا، لأنه بمرور الزمن تتضح الإيجابيات أو السلبيات من خلال مقارنة توقعات النظرية للأحداث.

٢ – أن النظرية تميزت برؤية شــاملة ومنظار كلى لمشــكلة العدالة والفقر ســواء من حيث الأســباب أو الآثار، أو ســبل الخروج من الأزمة، واستفادت من الأحداث التاريخية فى تدعيم كثير من آرائها.

٣ – تأكيــد النظرية على مصلحة الــدول الرأسمالية فى تخلف دول العالم الثالث، حقيقة ملموســة تؤكدها الأحداث الجارية بشــكل واضح، ولذلك تسعى إلى ربط اقتصاديات وسياسات هذه الدول بها.

٤ – إن تبعية أسواق العالم الثالث لمنتجات الدول المتقدمة من خلال خلق طبقة من رجال الأعمــال فى دول العالم الثالث وربطها بمصالح الدول الرأسمالية حقيقة نلمســها فى كثير من دول العالم الثالث.

٥ – أشارت النظرية من خلال آراء هليفير دنج إلى أن الدول الرأسمالية تعادى فكرة الدولة القومية التى تســعى للاعتماد على الذات، حقيقة واقعة شهدتها مصر فى الستينيات

(١) (S. Amin, 1970, Pp. 71 – 75).

وبعــض دول أمريكا الجنوبية، وذلك لأن نجاح هذا النموذج ســيعنى خســارة للدول الرأسمالية لأســواق هذه الدولة، بل إن تجمع الدول القومية معا ســيؤدى إلى إنهيار الرأسمالية، أو على الأقل تزايد خســائرها بشــكل يضع الرأسمالية فى موقف حرج، وهذا ما انتهى إليه سمير بقوله أن تحرر دول العالم الثالث، سيعنى نهاية الرأسمالية وهذا ما يفسر الهجوم على الدول القومية ورموزها فى العصر الحالى.

٦ – إن مقولة روزا لوكسومبرج باعتماد نجاح الرأسمالية على فتح أسواق العالم الثالث وأن ذلــك يتم من خلال ضغوط اقتصادية وسياســية، حقيقية نعانــى منها الآن فى العالم الثالث، كما أن هذه الدول تستخدم القروض فى استمرار الوضع الحالى حقيقة أخرى فى عالمنا العربى المعاصر.

٧ – إن مقولة بول باران بأن نظام التجارة والاقتصاد العالمى مسخر لاستغلال ونهب ثروات العالم الثالث واضح فى اتفاقيات التجارة العالمية ومنظمة الجات، وشروط البنك الدولى وخلافه من سياسات مالية أو اقتصادية.

٨ – إن تركيز أندرى جوندر على وجود سلســلة من الحلقات للتبعية الرأسمالية تبدأ من الــدول الرأسمالية الكــبرى، إلى دول العالم الثالــث إلى الرأسمالية المحلية فى العالم الثالــث، إلى الفلاح إلى المواطن العادى، تــؤدى لربط منافع التابعين بالدول الكبرى، فيعملــون على الحفاظ على الوضع الراهن، لأن مصلحتهم الشــخصية مرتبطة بالنظام العالمى حقيقة تتم من خلال تركيز معونات ومنح الدول الكبرى إلى العالم الثالث على قطاع وأشخاص معينة فى الدول النامية.

٩ – كمــا أن مقولــة فرانك أنه يمكن لبعض دول العالم الثالــث أن تحدث تنمية محدودة بعد موافقة الدول الكبرى، ووفقا لمصالح متبادلة حقيقة نلمسها الآن لبعض دول العالم الثالث، والتى نجحت نســبيا فى تحقيق تنمية محدودة، بشرط اندماجها مع النظام الرأسمالى العالمى، ووفقا لضوابط وشــروط سياسية كنوع من التوكيلات المحدودة لهذه الــدول فــى مناطق مختلفة من العالم، هذا هو القائــم الآن ولا يخرج عن هذا النموذج سوى فى بلدان قليلة مثل الصين.

١٠ – يذكر راؤول صراحة أن غياب العدالة الاجتماعية راجع للنظام الرأسمالى المستفيد من ذلك الوضع، وهذا ما يؤكده سمير أمين، أنه لا سبيل للخروج من ذلك إلا باستخدام

أســاليب جديدة للتنمية مســتقلة عن الدول الرأسمالية وعندمــا يحدث ذلك تنهار الرأسمالية.

١١ – ونخلــص مما ســبق بالعلاقة الواضحة بين العدالــة الاجتماعية والفقر، لأن تحقيق العدالة يقضى على الفقر، وأن ذلك مرتبط بمصالح القوى العظمى الرأسمالية، خاصة المسيطرة على العالم، ولكن تبقى ملاحظة أخرى على نظرية التبعية، وهى أنه برغم نجاحها فى تفســير التخلف، وغياب العدالة بســبب القــوى العظمى أو الصناعية أو الرأسمالية، وهى كلها عوامل خارجية مهمة بلا شــك فى تفسير التخلف وغياب العدالة، ولكن تبقى العوامل الداخلية وأهميتها فى استكمال الصورة الخارجية، وهى العوامــل الخاصة بدول العالم الثالث، وهى غياب الإرادة فى الاســتقلال والتنمية، ومــا يرتبط بذلك من انتشــار الجهل والعادات والتقاليــد المعوقة للتنمية، لأن نجاح القــوى الخارجية فــى فرض إرادتها على الدول المتخلفة ما كان لينجح بدون ضعف هذه الدول، وقابليتها للتبعية، وقبل أن تلوم هذه الدول الخارجية وصور الاستعمار، الحديث عليها أن تلوم نفســها، لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفســهم، ومن هنا فالمسئولية مشتركة، وغياب العدالة الاجتماعية نابع من ضعف الدول النامية واستســلامها لمؤامرات وتبعية الدول المتقدمة، مع الاعتراف بوجود عوامل بيئية فى بعض الأحيان تعوق التنمية من ضعف الموارد الطبيعية، ومشــكلات الســكان، سواء مــن حيث تزايد معدلاتها أو خصائصهــا أو توزيعها، وأن الدول النامية تجنى ثمار الجهل وتبعية قياداتها أو غياب إرادتها فى العدالة التى هى أســاس التنمية، وهذا يقودنا إلى التساؤل الرئيسى هل غياب العدالة راجع للاستعمار أم للقيادات المحلية الضعيفة أو المتواطئة مع المســتعمر الخارجى؟ وهل الشــعب مغلوب على أمره وبرئ وأنــه ضحيــة تآمر الرأسمالية أو الاســتعمار العالمى مع قياداتــه المحلية؟ والمؤلف يؤكــد بوضوح أن تآمر الرأسمالية العالمية مع الرأسمالية المحلية وبعض القيادات أو الرؤساء والملوك حقيقة واقعة فى معظم بلدان العالم الثالث، ولكن قبل وبعد كل ذلك فالشعب هو المسئول الأول، لأن مبعث الفساد هو غفلة وجهل وسوء اختيار الشعب، فالاســتبداد لا يصنعه الطاغية وإنما الشعب هو الذى يصنع الاستبداد والطاغية، فقد روى عن الرســول – عليه الصلاة والســلام – {كما تكونوا يولى عليكم}

والله سبحانه وتعالى يقول ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾، كما يقول المثل المصرى "يافرعون مين فرعنك؟ قال لم أجد من يمنعنى" ومن هنا فالشعب هو الجانى والمجنى عليه، والخروج من هذه المشكلة يكون من خلال نشر التعليم والوعى السياسى والدينى والقومى بين عامة الشعب، لأن العدالة البيئية تعتمد على مثلث قاعدته الوعى الشعبى، وضلعيه هما إرادة حاكم وفلسفة دولة قوية داخليا وخارجيا.

ثامنا: نظرية جون راولز:

١ – تعتبر نظرية جون راولز من أحدث النظريات الخاصة والحديثة بالعدالة الاجتماعية، ويمكن اعتبارها كنتيجة أو رد فعل للصراع الفكرى حول مضمون العدالة الاجتماعية، والتى ظهرت كمصطلح علمى فى أواخر القرن التاسع عشر ومع أوائل القرن العشرين، حيث سادت الرأسمالية ومعها النظريات المفسرة لهذا النظام فى مجال العدالة الاجتماعية، ومن هذه النظريات النظرية الليبرالية (Libertariste) للعدالة الاجتماعية، وهى تركز على الحرية المطلقة للأشخاص وقدسية الملكية الفردية، والعدالة تعنى احترام الحرية المطلقة للأفراد، وعدم انتهاك حق الملكية، وترى هذه النظرية أن المطالبة بالعدالة الاجتماعية تمثل خطر شديد على الحرية واستقرار المجتمع وحضارته، ومن أشهر منظرى هذه النظرية (Vonhayek & Nozik. R) وتتبع هذه النظرية نظرية النفعية (Utilitakiste) وهى تتلخص فى زيادة المنفعة لحدها الأقصى للمجتمع وهى ترى أن أنظمة الضمان الاجتماعى تمثل تكلفة إضافية على الإنتاج مما يؤدى لتدهور المنافسة الاقتصادية والنفع العام مما يؤدى فى النهاية لارتفاع التكلفة وتدهور القدرة على المنافسة وبالتالى غلق المصانع وزيادة البطالة، ولذلك تعارض هذه النظرية خدمات الضمان الاجتماعى وترى فى أساليب العدالة الاجتماعية وسائل لتشجيع البطالة والكسالى فى المجتمع وتشجع الفقراء على مزيد من الفقر مما يخفض فى النهاية من المنفعة المجتمعية[1] ولقد رددت هذه الأقوال كثيرا على لسان زعماء فى الغرب مثل الرئيس الفرنسى ساركوزى وغيره.

٢ – تابع جون راولز (John. Rawls) الفيلسوف الأمريكى (١٩٢١ – ٢٠٠٢) الجدل الفكرى حول العدالة الاجتماعية، وبدأت مقالاته فى المجلات العلمية والفلسفية منذ

(١) (مطاع الواعر، ٢٠١٢م، ٢٢).

الخمسينيات، وأثارت هذه المقالات كثيرا من الاهتمام والتعليقات والمتابعات العلمية إلى أن أصدر فى عام (١٩٧١م) كتابه الشهير العدالة الاجتماعية، واعتبره العلماء حدثا فريدا من نوعه ومن أهم خمسة كتب صدرت فى الولايات المتحدة عام ١٩٧١م ومن هذا العام يعتبر جون راولز من أهم المنظرين للعدالة الاجتماعية، كمنظر فى علم الاجتماع والسياسة. وترجم الكتاب إلى لغات عديدة، ثم أضاف إليه بعض الإضافات المكملة عام ٢٠٠١م[١]، ويمكن تلخيص أهم أفكار هذه النظرية فى النقاط التالية.

٣ – يحدد جون راولز هدفه من نظريته بقوله «هدفى هو إعداد نظرية فى العدالة التى ستعيد تقديم حل فى إعادة تغير الفكر النفعى بصفة عامة» حيث ترى هذه النظرية أن وجود شروط إلزامية للعدالة الاجتماعية لا يعنى إلغاء حريات وحقوق الأفراد، لأن كل فرد يملك حصانة قائمة على العدالة لا يمكن انتهاكها، حتى ولو باسم رفاهية المجموعة، ويضيف راولز هدف آخر لنظريته وهو تقديم تصور للعدالة يعمم ويرفع إلى أعلى مستوى من التجريد، من خلال البحث عن تأسيس أصلى ليقيم العدالة من خلال الرجوع لفكرة الوضعية الأصلية للمتعاقدين، كما نجدها فى نظرية العقد الاجتماعى لدى لوك وروسو وغيرهم، والتى تعتمد على فكرة أن كل شخص يتنازل عن جزء من حريته الشخصية فى سبيل صالح الجماعة والمجتمع بوجه عام[٢].

٤ – ويسمى البعض نظرية راولز العدالة التوزيعية، لأنها ترى أن الهدف الأول للعدالة الاجتماعية يتمثل فى عدالة توزيع الخدمات الأساسية أو خدمات البنية التحتية للمجتمع من تعليم وعلاج وسكن وعمل وخلافه، فالعدالة من وجهة نظر راولز هى توزيع البضائع أو الخدمات الاجتماعية الأساسية بالإضافة إلى الحريات وفرص الانتفاع بالوظائف والمواقع الاجتماعية[٣] ويؤكد راولز على فكرة إتاحة الفرصة للفقير والغنى معا، من خلال توفير خدمات أساسية جيدة للجميع من تعليم وصحة وترفيه وخلافه، بحيث تتاح الفرصة للفقير للنجاح والتفوق والوصول لأعلى المراكز مثله مثل الغنى.

٥ – إن نظرية روالز عن العدالة التوزيعية تعتمد على عدة أفكار أو فرضيات أساسية وهى:

(١) (عبد الرحمن، بووشمة، ٢٠١٠م، ٢١).
(٢) (عبد الله السيد، ٢٠١٢م، ٣٢).
(٣) (مطاع الواعر، ٢٠١٠م، ص٣).

(أ) أن المجتمع نسق اجتماعى يقوم على التعاون الاجتماعى القائم على العدل والإنصاف وليس الصراع.

(ب) وفكرة التعاون قائمة على ثلاث خصائص أساسية هى:

- نمط من الترابط الاجتماعى تحكمه قواعد محددة يقبلها الجميع.
- هذا التعاون قائم على الإنصاف بين جميع المشاركين فى الحقوق والفوائد.
- يعتمد التعاون على فكرة الفائدة العقلانية للمجتمع بعيدا عن المنافع الفردية الضيقة.

(ج) وفى ضوء ما سبق يصبح غاية العدالة الاجتماعية هو تحديد صيغ التعاون الاجتماعى الضامنة للإنصاف، من خلال تحديد الحقوق والواجبات الأساسية التى تضعها مؤسسات المجتمع وتقسيم المنافع أيضا.

(د) إن توفير العدالة الاجتماعية فى المجتمع ضرورة أساسية لوجود مجتمع جيد التنظيم، لأن هذا المجتمع يعمل لضمان خير أفراده، ففى هذا المجتمع يحترم كل فرد فى المجتمع مبادئ العدالة.

٦ – **فكرة حجاب الجهالة** Veil of Ignorance – هذه الفكرة تفترض أن الأشخاص المتفاوضين الذين تصورهم راولز وقد اجتمعوا ليتناقشوا جميعا من أجل الوصول إلى مبادئ العدل الذى سيحكم أنشطتهم وحياتهم المستقبلية، ولكن فى نفس الوقت جزء من هؤلاء الأفراد يجهلون كل شىء عن أنفسهم، وذلك يرجع إلى أن أى شخص غالبا لا يعرف سوى المعلومات التى هى فى هويته، مثل اسمه، وعمره، وجنسيته، والحقبة التى يعيش فيها، كما يجهل قدراته البدنية والعقلية، وبالتالى يجهل حاجات وقدرات غيره والمجتمع، ومن هنا فإن عملية التفاوض بين أفراد المجتمع حول مبادئ العدالة الاجتماعية، يجب أن تتم فى جو محايد تماما تنتشر فيه المعرفة الكاملة بالحقائق، وهذا لا يحدث غالبا وبالتالى فإن المفاوضات حول العدالة تتم خلف حجاب الجهل، وهذا يؤدى إلى توصلهم لمبادئ غير طبيعية تخدم مصالح الأقوى، على حساب مصالح الآخرين، مما يضر بالجميع والمجتمع لاختلال مبادئ العدالة[1].

٧ – **الموقف الأصلى أو الطبيعى** – هذا الموقف يضم مجموعة من المتفاوضين كل فرد فيها يتميز بالحكمة العامة والجهل الخاص، وكل واحد منهم يسعى إلى تحقيق مصلحته

(١) (جون راولز، ٢٠١٢م، ٣٩).

الشـخصية، لكنه يجد نفسـه عاجزا عن التمييز بين ملامحه وملامح الآخرين، وفى ظل ذلك لابد لهم من أن يحاولوا الوصول إلى مبادئ عامة للعدالة تنتفى فيها المفاضلة بين الأشـخاص، بحيث يمكن أن يسـتفيد منها أى إنسـان أيا كان، وبناء على هذا يتـم الاتفاق بين كافة المتفاوضين مع ضرورة التزام الحياد إزاء المبادئ المطروحة وعدم التحيـز، بل ويتم الاتفاق على ضرورة وضع ذوى المميزات الأدنى فى الحسـبان عند وضع هذه المبادئ، لأن العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا حينما تأخذ مصلحة الفئات الأكثر ضعف والأكثر حرمانا[1].

٨ – تعتمـد نظرية راولز على مبدأين رئيسـيين، مرتبطين ببعضهما بعضا، الأول هو مبدأ الحرية – بمعنى أنه يجب أن يتمتع كل شخص بحق متساوى لحق غيره فى جميع الحريات الأساسية كحرية التعبير والفكر وخلافه، المبدأ الثانى – هو الاختلاف وهو يهتم بالفروق الفردية بين الأفراد من خلال الإنصاف فى الفرص [2] (عبد الله السيد، ٢٠١٢، ٥)، وهذان المبدآن يكملان بعضهما بعض لأن الحرية لكل إنسـان فى الحصول على نفس الحقوق لا تتعارض مع اختلاف الأشخاص فى القدرات، ومن ثم فى النتائج والمستوى مع ضمان حد أدنى من الإنصاف للجميع.

التعليق على نظرية جون راولز:

١- يرى المؤلف أن نظرية جون راولز هى من أهم وأعمق النظريات التى تناولت قضية العدالة الاجتماعيـة بتفاصيل وموضوعية علمية فى كثير مـن جوانبها، فضلا عن أنها نظرية حديثة نسبيا تلائم مستجدات العصر برؤية فلسفية تربط بين العدالة الاجتماعية والنظم السياسية والمجتمعية، وأضافت أبعاد هامة ركزت عليها ومن أهم هذه الأبعاد ما يلى:

(أ) قضية العدالة فى التوزيع للخدمات الأساسية أو خدمات البنية الأساسية من تعليم وعلاج وعمل وخلافه، وربط ذلك بتوفير الحريات الأساسية للإنسان.

(ب) قضيـة مراعاة حقـوق الفئات الأضعف والأقل قوة فـى المجتمع، مع عدم إنكار الاختلاف تبعا للفروق الفردية للأفراد.

(ج) قضيـة التعـاون والترابط الاجتماعى الضامنة للإنصـاف والعدالة الاجتماعية من خلال مجتمع جيد التنظيم.

---

(١) (عبد الرحمن بو وشمة، ٢٠١٠م، ٣).

(٢) (عبد الله اليبد، ٢٠١٢م، ٥)

(د) قضيــة الفائدة العقلانية للحوار حول العدالة الاجتماعية، وهى تقترب لحد كبير من نظرية الاختيار العقلانى التى تعتمد على الدراســة الموضوعية للإيجابيات والســلبيات المتعلقة بظاهرة أو مشكلة معينة.

٢ – إن فكــرة حجــاب الجهالة هى حقيقة موجودة فــى كافة المجتمعات والأزمنة بدرجة أو أخــرى، وليس فقط فيمــا يختص بالعدالة الاجتماعية، ولكنهــا فى مجال العدالة الاجتماعية تحديدا لا تتأثر فقط بالجهل، ولكن أيضا باختلاف المصالح والأيدولوجيات، وفى النهاية لا يمكن لمجموعة من العلماء أو المفكرين أن تؤكد على مبادئ معينة متفق عليهــا، ولــذا فحل هذه المعضلة من وجهة نظر المؤلــف تتمثل فى الخضوع لأوامر الله سبحانه وتعالى فهو خير الحاكمين وخير العالمين بالنفس البشرية التى يصعب اتفاقها على مبــادئ خاصة بالعدالة الاجتماعية، تبعا لفكــرة حجاب الجهالة، وهى حقيقة ليس لها حل ســوى الخضوع لأوامر الله ســبحانه وتعالى خاصة وأن نظرية جون راولز أو غيرها من النظريات هى مجرد وجهة نظر، ولا تملك أو تمتلك فرض أفكارها بالقوة علــى أرض الواقــع وحتى لو افترضنا صدقها، ولكن من أين نضمن تحقيق وتنفيذ ذلك على الأرض. ولكن الأوامر الإلهية أكثر قوة وإلزامية.

٣ – إن نظريــة راولز عن العدالة الاجتماعية برغم محاولاتها التطرق إلى العدالة فى توزيع خدمات البنية الأساســية، والنظرة الفلســفية والسياســية للعدالة إلا إنها لم تتطرق للبعد الفيزيقى للعدالة، خاصة فيما يتعلق بالاقتسام العادل للتلوث، وجميع الثروات الطبيعيــة وتوزيعها، لأنها لم تتطرق للمفهوم الشــامل للعدالة البيئية وقد يرجع ذلك لضعــف انتشــار الوعى البيئى أو لحجاب الجهالة بالبيئــة بوجه عام، لأنه لا يمكن فصــل البعــد الفيزيقى عن الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياســى فــى قضية العدالة لأن العدالة البيئية تعتبر نســقا كليا يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة ببعضها البعض، وأى خلل فى أى جزء ينعكس سلبيا على النسق ككل فيفقد توازنه وتحدث مشــاكل عديدة، بمعنى إهمال العدالة فى الجانب الفيزيقى مثلا ينعكس ســلبيا على العدالة بوجه عام وكذلك بالنسبة لأى نسق فرعى آخر.

٤ – وينتقــد تايلــور نظرية جون راولز فى كونها لم تتخلــص من مبدأ (الذاتية الأخلاقية) المهيمن على الثقافة الغربية الحديثة، ويقوم هذا المبدأ على القول بأن المواقف الأخلاقية

لا تستند إلى أى أساس مرجعى، سواء كان العقل أو الطبيعة، ومن ثم فإن كل واحد منا يتبناها بحسب قناعته الذاتية، ومن هنا يفقد العقل دور الحكم فى الحوارات الأخلاقية، ويرجع تايلور خلفية هذا التصور الليبرالى لأولوية الحقوق الفردية على الإنتماءات الجماعية، وأن مفهوم الموقف الأصلى أو الوضعية الأصلية الذى يراه عاجزا عن تفسير وضمان الموقف غير المتحيز الذى ينبع منه مبدأ العدالة وأن الحياد صعب حدوثه.

٥ – ووفقا لما سبق فإن الإضافات الجديدة لنظرية راولز قد حدت من بعض عيوب النظريات الوظيفية، ولكنها فى النهاية نابعة من هذه النظرة فالذاتية الأخلاقية لجون راولز، هى نابعة من الفكر الرأسمالى والمدرسة الوظيفية.

٦ – يلاحظ أن نظرية جون راولز قد ركزت أكثر على المجتمع والدولة ولكنها لم تتناول العدالة على المستوى العالمى، وغياب العدالة فى العلاقات الدولية بين الدول وبعضها البعض، فهى نظرية محلية لحد كبير وتركز على قضية العدالة فى المجتمعات الرأسمالية بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص لحد كبير.

❑❑❑